الجمهورية العربية المتحدة

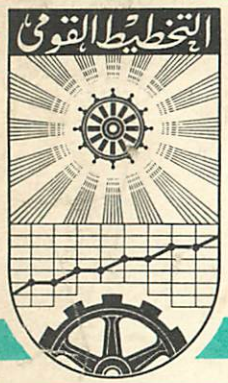

معهد التخطيط القومى

(٤٢١)

" التخطيط الكمى فى التربية والتعليم "

للاستاذ طه النمر وكيل وزاره التربية والتعليم

محاضرة القيت بالمعهد يوم ٢٦/٣/١٩٦٤

على الساده كبار موظفى التعليم فى الدول

العربية والتابعين للمركز الاقليمى

ببيروت

ابريل ١٩٦٤

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد

السيدات الزميلات والسادة الزملاء

يسعدني أن أتحدث اليوم الى صفوة مختارة من رجال التربية والتعليم ضمتهم حلقة من حلقات المركز الاقليمي لتدريب كبار موظفي وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية . وهو المركز الذي أنشأته منظمة اليونسكو وزودته بخبراء دوليين وعلماء نابهين لهم مكانتهم في ميادين التربية وتوجيه البحوث وجعلت من أهم أغراضه تدريب كبار موظفي التعليم في العالم العربي على شئون التخطيط التربوي باعتباره جزءا من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل متأثرة بما بدا من فقدان التوازن بين مختلف مناهج التعليم وأنواعه ومراحله ، وحاجته الى التخطيط التربوي ، ووجود مشكلات مشتركة يجب أن يشملها هذا التخطيط ويمكن أن تتخذ أساسا لعمل مشترك يهدف الى تعاون بناء في حقول تربوية متعددة بين البلدان العربية .

وجاءت أهداف المركز الرئيسية كما وردت في نص الاتفاق بين اليونسكو وحكومة الجمهورية اللبنانية من التدريب على التخطيط التعليمي وتشجيع الدراسات والبحوث المتعلقة به وتقديم المساعدات الفنية من أساتذة المركز وخبرائه لمن يطلبها من الدول العربية سبيلا الى الاخذ بأصول التخطيط التربوي وتهيئة عدد من المتخصصين فيه وخلق شبكة أبحاث ودراسات تربوية تعنى بهذا التخطيط الرامي الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ولقد طلب الى السيد الزميل الصديق الدكتور عبد العزيز القوصي مدير المركز عندما شرفني بالدعوة الى التحدث اليوم أن يكون موضوع الكلام " التخطيط الكمي للتربية والتعليم " وهو موضوع له دلالته وأهميته عندي فالمتحدث اليهم كما ذكرت من رجال التربية والتعليم تخصصوا — فوق حذقهم أصول هذه الرسالة السامية — في التخطيط التربوي فالحديث هنا يوزن قبل أن يلقى بموازين مرهفة ويعطى من المفاهيم لدى السامعين من هؤلاء الصفوة ما لا يعطيه غيرهم من ذوي الثقافات الاخرى ، فضلا عن أن اختيار ناحية الكم كجانب من جوانب التخطيط قد ينحو بالحديث منحى الارقام وهي ليست كل شيء بالنسبة لموضوع عام له أهميته في حياة أمتنا العربية .

سيداتى٠٠ سادتـــى :

أن العالم كله فى عصرنا الحاضر يموج بتيارات قوية تدفعه الى التطور السريع والتغـــير المستمر والتحرك نحو أهدافه التى تتجدد حينا بعد حين وفى خضم هذا العالم المندفع نحـــو التغيير السريع تعيش الشعوب المتقدمة فى صراع مستمر بعضها مع بعض ومع الزمن وتشهـــــد الشعوب النامية هذا الصراع الجبار فلا تجد لها مفرا من السير فى هذا الركب لتدرك ما فاتهـا وتحيا مع غيرها على قدم المساواة والا عاشت فى عزلة نائية تجعلها مطمعا للطامعين ولقمـــة سائغة للمستعمريـــن ٠

والبلاد العربية منذ أن تخلصت من كابوس الاستعمار ومنذ أن استردت حريتها واستقلالهـا تدرك تمام الادراك أن الحرية والاستقلال ليسا غاية تقصد اليها الشعوب وتسعى اليها الامم وانما هما وسيلة الى اغراض أرقى وأبقى ٠ هما وسيلة الى الحضارة التى تنشدها لنفسها والـــتى حال الاستعمار دون الوصول اليها بل أن هذه الحرية وهذا الاستقلال انما كانا بداية لجهاد شاق مرير نحو حضارة تقوم على الثقافة والعلم ونحو قوة دافعة تنشأ عن الثقافة والعلم ونحـــو نهضة اجتماعية ترسو قواعدها على الثقافة والعلم — فلم تعد الثقافة مجرد أمشاج من المعلومات النظرية والعلمية والفنية يحشو بها طلاب العلم والتلاميذ رؤوسهم وانما صارت فى عصرنا الحاضـــر طريقة من طرق الحياة ووسيلة للارتقاء بهذه الحياة — ولم تعد الحرية مجرد وضع سياســـى تتخذ دولة من الدول أو شعب من الشعوب فحسب بل هى تقتضى من مقتضيات الحياة السليمـــة لا غنى عنه لنشوء كل من الفرد والجماعة نشوءا يعاون على تكامل شخصية كل منهما وسعادته وقـــد أصبحت حالة من حالات السلوك ونمطا من أنماط التفكير — ولم تعد التربية مجرد دروس — يلقيها المدرسون لطلاب العلم والتلاميذ وأنما أصبحت علما له قواعده المستقاة من طبيعة الفـــرد وخبرته وفلسفة تستمد من حاجات المجتمع وأهدافه ومثله العليا ٠

هذه الظروف والامكانيات والدوافع الجديدة كان لا بد لها من خطة عمل تؤمـــن ثمارها وتحقق أهدافها وترتب أوليات لمراحلها وتقدر تكاليفها وتقوم نتائجها وعائدها وتعبر عنهـــا بأرقام تقربها الى الذهن وتيسر تذكرها وتسهل عمليات المقارنة بنتيجة المتابعة وهكـــذا نشأ " التخطيـــط " وهو لفظ جديد لم نكن نسمع به من قبل وجدناه فجأة فى كـــل

حديث وعلى كل لسان ، وكنا نضع له تعريفا ثم يتغير التعريف بعد قليل دون أن يقلل ذلك من أهمية التخطيط أو يضيق من استعمالاته ولكننا فى هذه المرحلة يمكن أن نقول أن التخطيط المقصود فى معناه العلمى هو مجموعة من التدبيرات أو الاجراءات فى النشاط العام يراد منها الوصول الى تحقيق هدف سبق تقريره — وقد يكون هناك مجموعة من الوسائل لتحقيق الهدف الواحد وحينئذ تشمل الخطة تحديد الوسيلة التى تتبع دون غيرها ومعنى ذلك أن الاجراءات المكونة للخطة قد تشمل مخططات مختلفة تتجمع كلها فى النهاية لتشكل الخطة العامة ونصيب كل مرحلة أو مسئولية كل وحدة فى تحقيق ما تستهدفه ، وعن طريق هذا التخطيط نضمن أن تسير الحياة طبقا لارادة الافراد ومتى تقدم المجتمع نحوالمزيد من التخطيط قلت الحاجة الى الاعتماد على التنبؤات وكلما وضح الاتجاه نحو تحكم الافراد والمجتمعات فى مسالك حياتهم الاقتصادية والاجتماعية أمكن رسم سياسة عملية واقعية موفقة .

فاذا كان هذا هو التخطيط فما هو هدفنا فى التربية والتعليم لنخطط له كما وكيفا — لعلنى لا أجد فى هذا المجال أكمل من هذا الهدف الذى أجمع عليه وزراء التربية والتعليم والمعارف فى البلاد العربية فى مؤتمرهم الذى عقد فى بغداد خلال المدة من ٢٢ الى ١٩ فبراير ١٩٦٤ فى ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذى كان فى مقدمة ثمرات هذا المؤتمر اذ نص فى المادة الاولى من الميثاق المذكور على أن " يكون هدف التربية والتعليم تنشئة جيل عربى واع مستنير مؤمن بالله . مخلص للوطن العربى يثق بنفسه وبأمته . ويدرك رسالته القومية والانسانية . ويستمسك بمبادىء الحق والخير والجمال ويستهدف المثل العليا الانسانية فى السلوك الفردى والجماعى جيل يهيء للافراد أن يتموا شخصياتهم بجوانبها كافة ويمتلكوا ارادة النضال المشترك وأسباب القوة والعمل الايجابى . متسلحين بالعلم والخلق كى يسهموا فى تطوير المجتمع العربى والسير به قدما فى معارج التطور والرقى وفى تثبيت مكانة الامة العربية المجيدة وتأمين حقها فى الحرية والامن والحياة الكريمة — وتعمل الدول الاعضاء على رسم الفلسفة التربوية العربية التى تنهض بهذا الهدف العام وعلى تعيين أهداف التربية فى جميع مراحل الدراسة وابرازها فى مجال العمل والتنفيذ بما يحقق ما تعقده الامة العربية على تربية شبابها من آمال .

هذا هو معنى التخطيط وهذا هو هدف التربية والتعليم فى الدول العربية فهل يمكن أن نخرج من ذلك بتعريف للتخطيط التربوى — لقد اقترحت فى هذا تعاريف كثيرة ولعل أكملها وأشملها هذا الذى وضعه المؤتمر الامريكى للتخطيط التربوى الشامل *

The Inter American Seminar on overall Planning for Education.

الذى عقد فى واشنجتون من ١٦ — ٢٨ يونيو ١٩٥٨ حيث قرر أن " التخطيط التربوى الشامل عملية منفصلة منظمة تتضمن تطبيق طرق البحث الاجتماعى وتنسيقها ومبادئ وطرق التربية والادارة — والاقتصاد والمالية مع مشاركة ومساندة من الجمهور فى مجالات النشاط الخاصة والحكومية وغايته أن يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذى أهداف واضحة فى مراحل محددة تحديدا تاما وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمى بها قدراته وأن يسهم أسهاما فعالا بكل ما يستطيع فى تقدم البلاد من النواحى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وتعريف كهذا يوضح تماما أن التربية فى مدلولها عملية أجتماعية تهدف الى اعداد الافراد للحياة بتزويدهم بالمهارات التى من شأنها أن تمكنهم من أن يكونوا بالفعل لبنات أساسية فى بناء المجتمع وبحيث يتحولون من أفراد سلبيين الى أيجابيين ومن أنانيين الى تعاونيين ومن متوكلين الى مستعدين لتحمل المسئولية ومن أشخاص يساقون الى العمل أو يتهربون منه الى أفراد لديهم الدافع الذاتى للعمل والقدرة الى توجيه نشاطهم نحو غايات محددة ومن أشخاص مستسلمين الى أشخاص مفكرين يؤمنون بقيمة العلم والتفكير العلمى فى حل مشكلاتهم ومن أشخاص

---

* The Overall planning of education is a continious systematic process, involving the application and co-ordination of social research methods and of principles and techniques of education, administration, economics and finance, with the participation and support of the general public, in private as well as state activities, with a view to securing adequate education for the people, with definite aims and well-defined stages, and to providing everyone with an opportunity of developing his potentialities and making the most effective contribution to the social, cultural and economic development of the country.

مترفعين عن العمل اليدوى والصناعة الى أشخاص يقدرون قيمة هذا العمل مهما كان نوعه حريصين على تطوير مجتمعهم نحو التصنيع والانتاج ومن أشخاص ارتضوا الوقوف بمهاراتهم العلمية ومستواهم المعيشى عند حد الكفاف الى أشخاص طموحين متطورين بأعمالهم على النحو الذى يضمن أرتفاع مستوى معيشتهم ومستوى الكفاية الانتاجية العامة ومن أشخاص يتعذر عليهم التفاهم عن طريق المناقشة وتبادل الرأى وتقبل النقد الى اشخاص يجيدون فن المناقشة ويقدرون وجهات نظر غيرهم ويحسنون الاستماع الى آرائهم .

وفى هذا كله تصبح أية خطة تربوية جزءا من الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤثر فيها وتتأثر بها فما دامت أهداف أى خطة شاملة هى رفاهية المجتمع فى جملته وأفراده فى نطاق فلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة وتوزيع الخدمات العامة بين المواطنين فى تقريب الفوارق وازالتها بين الطبقات وفئات الشعب كان على التربية والتعليم واجب وطنى تعمل على اشاعة هذه الاهداف فى نفوس النشىء وتلك خطوة هامة فى تحقيق الخطة الشاملة وكل مشروع فى الخطة يتطلب الى جانب أهدافه اموالا وموارد طبيعية وقوى بشرية لتنفيذه ولن يكون التخطيط الشامل سليما الا اذا تفادى ضياع أو تبديد الموارد الطبيعية والبشرية — واذا كان علماء الاقتصاد قد آمنوا بأن عوامل الانتاج الاربعة هى : الارض والعمل ورأس المال والتنظيم فأن الموارد المادية لم تعد وحدها قادرة على التحكم فى مصائر الامم بل أن الثروة الادمية هى القادرة على الخلق والابداع وبيدها التخطيط والتصميم والتنفيذ وعلى اساسها ومدى كفايتها أو قلتها ومقدار تقدمها أو تخلفها يمكن الحكم على كفاية الامة وقدرتها وأصبح العمل المنتج هو العنصر الانسانى الفعال فى العملية الانتاجية ولم يعد لرأس المال الاهمية الا بمجهود العقلية التى تحركه بل أن رأس المال هو خلق الثروة الادمية لانه جزء من طاقتها الانتاجية — واذا كان السبيل الحتمى الى تحقيق ذلك كله هو تخطيط التعليم فالواقع أن موقف التعليم من التخطيط موقف مزدوج فهو فى الوقت الذى يجب فيه أن يعد القوى البشرية لكى يضطلع بتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد له من أن يخضع لعملية التخطيط على المستوى القومى حتى تتفق أهدافه مع الاهداف القومية فى نطاق ما ترسمه الدولة للمستقبل ثم لتتكامل مع بقية جوانب التخطيط العام من ناحية أخرى .

سيداتي ، ٠٠ سادتـــي :

اذا وضح لنا ذلك كله فأنه يلقى أضواء على موضوع اليوم " التخطيط الكمى فـــــى التربية والتعليم " والادوار التى يمر بها والتى يمكن ان نلخصها بايجاز فيما يلـى :

أ) مرحلة الدراسة : وتشمل معرفة الاهداف القومية بصفة عامة وأهداف الخطة التربويـــــة بصفة خاصـة ٠

ب) مرحلة التخطيط : وتأتى بعد مرحلة الدراسة لتحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق هـــذه الاهداف والامكانيات المتاحة واستخداماتها ٠

جـ) مرحلة التوزيع والتنفيذ : وهى عبارة عن حصر الاعمال المقرر تنفيذها واسنادها لمـــن يتولاها هيئة أو أفرادا مع تحديد المسئوليات وتوزيع السلطات ٠

د) مرحلة المتابعة والتقويم : وهى مرحلة هامة لا تهدف فقط الى ضمان تنفيذ المطلوب بل تتوخى معرفة العيوب وعلاجها فى أثناء سيرها ٠

هذه المراحل تمثل دراسات واسعة وعمليات علمية معقدة وتتطلب توفير كفايات متخصصة للنهوض بها وامكانيات مادية وبشرية تمكن من تحقيقها وتنفيذها وبرامج زمنية تحدد أدوار التنفيذ ومواعيد الانتهاء ونتائج كل عمل كما تتطلب رسم مخططات للعلاقات المتعددة فى ميادين التخطيط المختلفة فى مجالات السياسة والاقتصاد والخدمات وتحديد طبيعة كل وتبين الاسس والعوامـــل المؤثرة وأساليب التدريب للقائمين بهذا العمل وأخيرا كل ما يمكن أن يحقق هدفا فى مجـــال التعاون الدولـى ٠

وفى هذا كله نحن نقيسه كما فالدراسة تنتهى دائما الى توصيف كمى للاهـــــداف والتخطيط لا بد لنجاحه من أن يعبر عنه كما فى مجال العمل والامكانيات والاستخدامات ومرحلـة التوزيع والتنفيذ هى ناحية من نواحى الاستخدامات الناجحة للكم والمتابعة والتقويم لا تحتـــاج الى بيان استفادها الى الكم فما دام التخطيط أساسه كمى فالتقويم يتبع الاصل والاســـاس والمتابعة والمقارنة سندها فى التحقيق والتصحيح الاحكام المستمدة من الارقام والاحصـــاءات والنتائـــج ٠

أن التخطيط الكمى فى التربية والتعليم هو اذا جزء من خطة كمية عامة تمثل خطـــة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تصل بها الدولة فى أسرع وقت ممكن الى مستوى الرفاهيـــة

المطلوب والى تحقيق الخير لمجموع الشعب وطبيعى أن صفة هذه الخطة الشاملة وطابعها يختلفان من دولة الى أخرى ومن وقت الى آخر متأثرين فى ذلك بالنظام السياسى والمستوى الاجتماعى والنشاط الاقتصادى والموارد الطبيعية ... الخ ، ولكن الاعتبارات العامة فى الدول التى أخذت بنظام التخطيط تكاد تكون متفقة فى اطارها وأهدافها العامة ذلك ان تشابك الحياة الاقتصادية وترابطها كلها يتطلب حصر الامكانيات والوسائل والاحتياجات والتنسيق والتوثيق بين مختلف التدابير والاجراءات بما يضمن دفع عجلة التنمية فى كل المجالات نحو الاهداف بأفضل الشروط للوصول الى أحسن النتائج فلا بد اذا من تحديد الهدف الاقتصادى من الخطة ممثلا فى زيادة مأمولة فى الدخل القومى ولا بد من الناحية الاجتماعية أن تحدد أهدافنا وهى أهداف يختلف فى المجتمعات الرأسمالية عنها فى المجتمعات الاشتراكية وهى فى هذه تختلف عن تلك الضاربة فى اشتراكيتها حتى تصل الى الشيوعية . وهذا التلازم بين التطور الاقتصادى والاجتماعى حيوى فى أى تطبيق عملى لاقامة أى مجتمع فى الصورة التى يخطط له .

أن الخطة القومية فى صورتها الرقمية التى تعرض بها تعبر عن تقديرات كمية للتطور والتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى مراحلها المختلفة شاملة الاهداف والعناصر الرئيسية لها ممثلة فى الاستثمار والانتاج والدخل والاستهلاك والادخار والعمالة والاقتراض الداخلى والائتمان الخارجى مما يتطلب تحقيقه التعاون المرسوم بين أنشطة الدولة المختلفة فى القطاعين العام والخاص وبالتالى تحقيق التطور والتفاعل والتوازن بين العناصر الرئيسية السابق الاشارة اليها ونتائج ذلك التفاعل والتطور — وفى ذلك كله تستخدم ميزانية الدولة وهى أرقام تمثل تقديرات الايرادات والمصروفات كأداة فعالة فى التوجيه لتحقيق تلك الاهداف بمشتملاتها فى الاستثمار والانتاج والدخل وتوزيعه بين عوائد العمل وعوائد حقوق التملك وتوزيعه بين الاستهلاك والادخار وتوجيه تلك المدخرات نحو الاستثمارات المرسومة فى القطاعين العام والخاص .

كل هذه معايير كمية للخطة لا يمكن أن نخرج عليها بل أن عناصر الخطة تصبح غير عملية اذ لم يمكن قياسها والتعبير رقميا عنها . واذا كانت الخطة تختلف كما اشرت طبقا لظروف كل دولة فأنه لتقريب ما أشرت اليه من عناصر وترابطها مع بعضها الى

الاذهان أشير بايجاز الى أرقام خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة فى أول خطة خمسية توضع للسنوات من ٦١/٦٠ الى ١٩٦٥/٦٤ ٠

كان واضحا منذ اليوم الاول لقيام الثورة فى ١٩٥٢ أنها فى مواجهتها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى عانى منها الوطن فى ظل العهود السابقة أنها تطبق (" فكرا " تخطيطيا) وذلك على الرغم من عدم ظهور لفظ التخطيط فى بياناتها الاولى ٠ ولقد ظهر ذلك واضحا فى المبادىء الستة التى أعلنتها الثورة وقت قيامها ٠ أذ أن مجرد وضع هذه المبادىء وايجاد ترتيب منطقى وتاريخى بينهما وحشد طاقة العمل الوطنى لتحقيقها يعتبر أسلوبا تخطيطيا فى معالجة المشكلات وحلها ٠٠ ولقد اقتضت الظروف التى صاحبت الفترة الاولى من الثورة أن تطبق سياسة تخطيط جزئى ظهرت عندئذ فى سياسة مجلس الانتاج ومجلس الخدمات والبرنامج الاول للتصنيع والتخطيط للتعليم لخمس سنوات اعتبارا من ١٩٥٧/٥٦ ولكن مع تزايد عدد خبرائنا فى التخطيط ومع بياناتنا الاحصائية عن كثير من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ومع التطور الاشتراكى الذى صاحب الثورة منذ بدايتها والذى كان من نتيجته توسع القطاع العام وتأكيد أهميته القيادية فى تحقيق التقدم والنمو مع كل ذلك أخذت ثورتنا بمبدأ التخطيط الشامل الذى ظهر اول تطبيق فعلى له فى الخطة الخمسية الاولى ٦١/٦٠ ـ ٦٥/٦٤ كما سبق أن أشرت ٠

ولقد روعى فى هذا التخطيط صفتان أساسيتان لكى يؤدى دوره المنوط به أولاهما : أن يكون تخطيطا اشتراكيا بمعنى أن يقوم فى أهدافه وفيما يقترحه من سياسات وحدود للتنظيم ـ على تحقيق فلسفتنا الاشتراكية وعلى تحقيق التطور الاشتراكى الذى تفرضه هذه الفلسفة ـ وثانيتهما أن يكون عملية خلق علمى منظم حتى نستطيع أن نجيب بدقة على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا وجعل الهدف النهائى للخطة مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وتبدأ الخطة الخمسية الاولى بتقدير الاستثمارات اللازمة من السلع والخدمات فى تكوين طاقات أنتاجية جديدة أوالمحافظة على طاقات أنتاجية موجودة أصلا فى المجتمع أو تجديدها ويبلغ اجمالى قيمة الاستثمارات فى خمس السنوات نحو ١٦٩٧ مليونا من الجنيهات بمتوسط ٣٣٩ مليون جنيه سنويا موزعة بين القطاعات المختلفة كالبيان التالى :

زراعة	٢٢٥ر٣	مليون	اى بنسبة	١٣ر٣ ٪
رى وصرف	١٩٩ر٤	"	"	٧ر٤ ٪
السد العالى	٤٧ر٣	"	"	٢ر٨ ٪
صناعة	٤٣٩ر٢	"	"	٢٥ر٥ ٪
كهرباء	١٣٩ر٥	"	"	٨ر٢ ٪
نقل ومواصلات وتخزين	٢٣٦ر٨	"	"	١٤ر٠ ٪
قناة السويس	٣٥ر٠	"	"	٢ر١ ٪
مبان سكنية	١٧٤ر٦	"	"	١٠ر٣ ٪
مرافق عامة	٤٨ر٨	"	"	٢ر٩ ٪
خدمات	١١١ر٠	"	"	٦ر٥ ٪
التغيير فى المخزون	١٢٠ر٠	"	"	٧ر٠ ٪
	١٦٩٦ر٩			١٠٠ ٪

ولقد خص الخدمات كما رأينا طبقا لهذا التوزيع مبلغ ١١١ مليون جنيه موزعة كالاتى :

خدمات تربوية تعليمية	٤٢ر٥	مليون
بحوث علمية	٦ر٤	"
خدمات صحية	١٠ر٤	"
خدمات أمن وعدالة	٨ر٥	"
خدمات اجتماعية ودينية	٥ر٢	"
خدمات ثقافية وترويحية	٨ر٨	"
خدمات سياحية	١٠ر٦	"
خدمات أطفاء واسعاف	١ر٩	"
مبان ومنشئات حكومية وخاصة	١٥ر٠	"

وزارة الخارجيـــة	٧ر١ مليـــون
المجمـــوع	١١١ مليـــون

أما تفصيلات المبلغ المخصص لاستثمارات الخدمات (٥ر٤٢ مليون) فهى كالاتـى :

٩ر٢٨	مليون	للتربية والتعليم
٥ر٩	"	الجامعـات
٠ر٣	"	الخطة العلمية
١ر١	"	الازهر والخدمات الدينية
٥ر٤٢	مجمـوع	

والنتيجة الطبيعية كما تعلم للاستثمار هى زيادة الانتاج القومى ويقصد بذلك قيمة ما تنتجه المؤسسات أو الوحدات الانتاجية من السلع أو الخدمات ويعتبر الانتاج القومـى هو القاعدة الاساسية التى تستمد منها الخطة عناصر حياتها وأندفاعها الى الامام نحو أهدافهـا وقد قدر أن يبلغ الانتاج فى نهاية سنى الخطة ٣٦٠١ مليون جنيه بعد أن كان ٢٥٢٥ مليـون جنيه فى سنة ١٩٥٩ أى بزيادة قدرها ١٠٧٦ مليون جنيه تبلغ نسبتها الى الانتاج فى سنـة الاساس ٦ر٤٢ ٪ وتنعكس هذه الاستثمارات فى قطاع الانتاج على الدخل القومى ويقصـد بذلك الفائض الذى تبقى للمجتمع من الانتاج وكلما كانت مشروعات التنمية أقدر على زيـادة الداخل كان المجتمع أقدر على الاستهلاك وفى نفس الوقت على الاستثمار ، وبالتالـى على زيادة الداخل وهكذا .

ولقد قدر الدخل القومى فى سنة الاساس بمبلغ ١٢٨٢ مليون جنيه ينتظر أن ترتفـع الى ١٧٩٥ مليون جنيه فى نهاية الخطة أى بزيادة قدرها ٥١٢ مليون جنيه أى بنسبة ٤٠ ٪ وهذا المعدل فى زيادة الداخل فى خمس السنوات الاولى كفيل بتحقيق هدف مضاعفـة الدخل القومى فى السنوات العشر التى تنتهى فى ٧٠/٦٩ . ولقد اشرت فيما سبق الـى أثر زيادة الداخل فى القدرة على الاستهلاك . (

والخطة حينما تتعرض لهذه الناحية وتضع بعض الحدود على الاستهلاك العام لا تقصد من وراء ذلك ضغط استهلاك الافراد بما يقلل من مستوى رفاهيتهم ذلك أن الخطة انما تهدف الى زيادة قدرة الافراد على الاستهلاك والاستمتاع بالحياة وأن ما ورد بها من حدود انما هو للتعبئة للانتاج وبالتالى زيادة مقدرتهم على الاستهلاك فى المستقبل وتتضح هذه الحقيقة باستقراء أرقام الخطة اذ نرى أن زيادة الدخل فى نهاية خمس السنوات الاولى ومقدارها ٥١٢ مليون جنيه أى بنسبة ٤٠ ٪ من الدخل فى سنة الاساس (١٢٨٢ مليون) مقدر أن يوجه جزء منه لتوالى عمليات التنمية ويوجه الجزء الاخر للاستهلاك بحيث يزيد هذا الاخير (الاستهلاك) من ٨٧٨ مليون جنيه فى بداية الخطة الى ١٠٨٨ مليون جنيه فى نهايتها أى بزيادة قدرها ٢١٠ مليون جنيه تمثل نسبة ٢٤ ٪ من الاستهلاك — والواقع أن الزيادة فى الاستهلاك ليست الا جزءا من الزيادة فى الدخل نفسه وكل ما حرصت عليه الخطة أن يظل معدل الزيادة فى الدخل أعلى من معدل الزيادة فى الاستهلاك وذلك حتى يدبر من الفرق مورد دائم للاستثمارات المطلوبة للتنمية يتراكم بمضى الزمن .

هكذا نرى ونحن نخطط لاى مجتمع مهما كانت سماته وأنواعه أن ينتهى تخطيطنا حتما الى الارقام التى تحدد بها اتجاهاتنا وأهدافنا وعن طريق متابعتها نتبين مدى النجاح الذى حققناه بل لعلنى لا أكون مبالغا اذا قلت أنه لولا التعبير الكمى عن أية خطه لما أمكن رسمها أو تنفيذها أو متابعتها — والتعليم والتربية جزء من الخطة العامة وينطبق على الجزء ما ينطبق على الكل وهو جزء (أى التعليم والتربية) تختلف اليه النظرة الاقتصادية فى أولياته التى يجب أن تعطى له وخصوصا فى المجتمعات النامية التى تحررت من ظروف الضغط والاستعمار والاستغلال الرأسمالى وتحول شعوبها الى مواطنين أحرار مسئولين عن عبء التنمية القومية لبلادهم ومن ثم كان عليهم أن يقرروا . مكانة التعليم من عملية الاستثمار وبالتالى من الخطة العامة للتنمية . هل يعتبر التعليم أمرا حتميا ضروريا سابقا لكل جوانب التقدم الأخرى ؟ أو أنه لابد من وضع الأساس الاقتصادى أولا حيث أن زيادة الانتاج والدخل القومى يعود خيرة فى النهاية على التعليم وتجعله أمرا ممكنا ؟ ومعنى ذلك أن النمو الاقتصادى يعتبر ضروريا للانفاق على المدارس والمعاهد ودور العلم — ان الاتجاهات الفكرية مختلفة فى هذا الشأن فالبعض ينظر الى التعليم على أنه مادة استهلاكية وان كان سلعة رفيعة غالية القيمة فهو لا يتصل

مباشرة بالانتاج والبعض يرى أن الأتفاق على التعليم يؤدى الى زيادة كبيرة فى الانتاج وأن الالات والمصانع ليست أفضل قيمة أو أهمية من الرجال الذين يصنعونها ويحافظون عليها ويحسنونها ٠

والحقيقة هى أن التعليم عظيم القيمة باعتباره مادة استهلاكية يعود نفعها مباشرة على الفرد وباعتباره مصدرا للاستثمار ورفع الكفاية الانتاجية مما يعود خيره على المجتمع وهذه الحقيقة تزيد من صعوبة التخطيط للتعليم فاذا نظرنا اليه على أنه سلعة استهلاكية أصبح من حق كل فرد أن يختار المنهج الذى يدرسة غير أنه اذا كان للتعليم مصدرا للاستثمار فأن تخطيط انتاج التعليم يصبح أمرا مرغوبا فيه بل أمرا حتميا — وبخاصة فى الدول النامية حيث تظهر الحاجة الى اعداد التخصصات المطلوبة لخطة التنمية فيهـــا ٠

سيداتى سادتـى

نخلص مما سبق أنه لكى نخطط للتعليم من حيث الكم فان علينا التنبؤ بالبناء الوظيفى المقبـل للاقتصاد والمجتمع حتى نرسم نظاما تعليميا يمدنا بالأعداد الضرورية من الأفراد بالمؤهلات التى يتطلبها ذلك البناء — ثم علينا أن نحدد مقدار التعليم اللازم للدولة دون التعرض الى تعين ما اذا كان هذا اللزوم نتيجة للرغبة فى رفع مستويات الأفراد أو لتحقيق مدنية متقدمة أو نمو اقتصادى سريع أو استقرار سياسى أو اجتماعى أو أى غايات أخرى يتطلب أن يكون التعليم وسيلتها — وبذلك يمكن القول أن لكل خطة تعليمية فى بلادنا العربية هدفين :

(ا) اعداد قوى بشرية على درجة معينة من المهارات المتنوعة لنواجه مطلوبات خطة التنميـة الشاملة للمجتمع وهذا مايعبر عنه بالهدف التكنولوجـى .

(ب) اعداد المواطن العربى بالوصف الذى أرتضته الدول العربية فى مؤتمرها الأخير وهذا هـو الهدف الأيديولوجـى .

ولتحقيق ذلك يمكن أن نضع أسس الخطة للوصول الى تحقيق هذين الهدفين عن طريق

(١) توسيع قاعدة التعليم وهذا أسـاس من حيث الكم والغرض منه جعل التعليم لكل الشعب فان الاستفادة بالنتائج العلمية أصبحت حقا أصيلا للجماهير لايجوز حرمانهم منه أو استئثار فئة قليلة من أصحاب المقدرة المالية به فضلا عن أنه المدخل الطبيعى ان لم يكن الوحيـد لنجاح أى تنظيم سياسى أو اقتصادى للمجتمع .

(٢) تعميق خطوط العملية التعليمية ورفع مستواها وذلك بالجمع بين الكم والكيف بمعنى أن توسيع قاعدة التعليم فى حد ذاته لايؤتى ثماره المرجوه ان لم يصاحبة تحسين لهدف الى ضمان الاتفاق فى العمل التربوى فى المدرس والمنهج والتلميذ والكتاب وطريقة التعلم وبذا نضمن تأصيـل الشخصية العربية فان تكون العملية التربوية مزيجا من التعبير عن واقع المجتمع وعن أصولـه وقيمـه وأهدافـه .

واذا كان تخطيط التعليم يتوقف على مايتقرر من أهداف سواء أكانت قريبة أو بعيدة بالنسبة لمراحلة المختلفة فان ذلك يتطلب بالتلازم تخطيطا شاملا لتوفير الموارد اللازمة من المدرسين والمبانى والتجهيزات وتعتبر النواحى التالية فى الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة لأى تخطيط سليم للتعليم وللنهوض بالبرامج التعليمية فى أى بلد من البلدان ٠

(١) اذا كان تخطيط القوى البشرية هو المدخل الى تخطيط التعليم فان أهداف الخطة هى التى تقود أجهزة التخطيط الفنية الى ترجمة سبل تحقيق هذه الأهداف فى صورة منهج وكتاب ومدرس من حيث تنوع المراحل واختلاف المستويات حتى يمكن تحديد ما يدرس لانتاج المواطن الذى تريده خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

(٢) وما دامت المرافق التعليمية تقوم بدور المورد للقوى العاملة فلا بد من قيام مشاركة الزامية يتم بها تبادل الرأى بينها وبين المؤسسات التى تعمل على تشغيل الخريجين وهى تمثل المستهلك ضمانا للاتفاق مقدما على الفرد العامل من حيث المستوى والكفاية والنوع ٠

(٣) ويجب ألا ننسى أن الخطة التعليمية لا تستكمل أركان مقوماتها الا على أساس المعرفة الكاملة بمطالب القطاعات الأخرى فى المدى الطويل ثم بطلبات هذه القطاعات فى المدى القصير أيضا ٠

(٤) لا يمكن وضع خطة للتعليم خارج اطار الخطة الشاملة للتنميه الاقتصاديه والاجتماعيه وأن كان من الأفضل أن تتم الخطة التعليمية بدرجة معينة من المرونة اذ أن نجاحها يعتمد الى حد ما على تكييفها لخصائص المناطق المختلفة فى البلد والى ما قد يطرأ من ظروف فى أثناء التنفيذ ذلك أن التعليم فى حد ذاته دائم التطور نتيجة للتغيرات التى تحدث فى البناء الاجتماعى فى البلد والعوامل التى تسرع فى تطويره ثم اتجاهات السكان وهجرتهم وتحركاتهم داخل البلد مما ينشأ عنه اعادة التوزيع الاقتصادى أو أى سبب آخر ثم أخيرا بسبب التقدم الثقافى الناتج عن الكشوف العلمية والفنية المتطورة دائما فى عصرنا الحديث ٠

٦٠ / ٦١				١٩٦٣/٦٢		
نوع التعليم	اجمالى المقيدين	اجمالى التكاليف	متوسط تكلفه التلميذ	اجمالى المقيدين	اجمالى التكاليف	متوسط تكلفه التلميذ
		جنيه	جنيه		جنيه	
ابتدائى	٢٫٤٣٤٫٣٦٩	٢٢٫٦١٣٫٨٨٣	٩٫٢٨	٢٫٥٥٨٫٢٤٨	٢٣٫٣٢٩٫٥٣٧	٩٫١٢
أعدادى عام	٢٠٢٫٤٦٣	٦٫٨٢٥٫٥٨٣	٣٣٫٧	٢٦٨٫١٨٨	٧٫٧٨٤٫٤٣٢	٢٨
ثانوى عام	١٢٧٫١٥٩	٥٫١٩١٫١٠٧	٤٠٫٨	١٢٠٧٤٣	٥٢٩٦٥٦٧	٤٣٫٨
التعليم الصناعى	٤٥٫٤٤٠	٢٣٩٢١٠٨	٥٢٫٦	٥٧١١٨	٣٣٠٠٦٤٦	٥٧٫٧
التعليم التجارى	٣٨٢٠٦	١٢٥١٤٤٥	٣٢٫٧	٤٣٢٠٩	١٤٧٥٠٦٤	٣٤٫
التعليم الثانوى	١٩٢٦٠	١٣٠٧٢١٦	٦٧٫٨	٢٢٣٢١	١٥١٥٩١٩	٦٧٫٩
دور المعلمين والمعلمات	١٧٤٣٥	١٥٠٩٦٥٤	٨٦٫٦	٢٢٩١٤	١٩٦٤٠٧٨	٨٦

واذ كان التعليم الابتدائى قد أصبح بحمد الله الزاميا فى الدول العربية الآن ولمدة ست سنوات كان على الخطة أن تصنع فى أول أهدافها الوصول الى ايجاد مكان لكل طفل اذا أصبحت سنة بين السادسة والثامنة ولكن من المؤكد — ونظرا للتخلف الكبير الذى ورثته الدول العربية — أن يتحقق هذا الهدف يتطلب التدرج على عده سنوات فى حدود امكانيات الدخل القومى وما يمكن أن يخصص منه لحساب التعليم كذلك كان على المخطط للمدرسة الابتدائية أن يراعى العوامل الآتية :—

أولا — معرفة تعداد السكان فى سنة الأساس أولا على نطاق القطر كله وثانيا على نطاق المحافظات أو القطاعات الادارية ٠

ثانيا — معرفة اعداد السكان من حيث فئات العمر بحيث يستخلص منها أعداد الملزمين والذين تنطبق عليهم شروط الالزام ٠

ثالثا — أن يكون المخطط عالما بمعدلات تزايد السكان السنوية على نطاق القطر ثم على النطاق المحلى نظرا لما يلاحظ من فروق بين النسبة العامة للزيادة والنمو السكانى وبين ظروف التطبيق المحلية ٠

رابعا — أن يؤخذ فى الاعتبار عوامل الهجرة التى تخضع للسعى وراء الرزق أو عمليات التهجير الداخلية وما يتطلبه ذلك من تغيير فى اعداد الملزمين من سنة بعد أخرى ٠

فاذا وضحت كل هذه البيانات للمخطط كان عليه أن يحدد الأمكنة المتاحة فى سنة الأساس ثم تحدد النسبة المئوية ممن يمكن قبولهم من الملزمين وعلى ضوء تطور الانتاج القومى وتقدير احتمالات التمويل ومدى السرعة التى يمكن بها اعداد المبانى وانشاؤها أو استئجارها وتخريج عدد المعلمين اللازمين لسد حاجة المدارس الجديدة فى سنوات الخطة ومدى استعداد المجتمع المحلى لشغل الأماكن التى ترصد له سنويا وطريقة تطبيق الالزام وهل يكون ذلك على الأكبر سنا ممن فاتتهم فرص الالتحاق فى السنوات السابقة أو تقدم صغار السن ممن ينطبق عليهم القانون — فاذ تم كل ذلك وتم حصر هذه الأماكن ممثلة فى اعداد الطلبة أمكن ترجمتها الى فصول فى ضوء الكثافات المعتمدة ثم الى مدارس وفق احتياجات البيئة من حيث كبر حجم المدرسة أو صغرها وأخيرا تحسب التكاليف الاستثمارية والتكاليف الدورية بطريقة علمية سليمة ٠

وعلى أن يراعى حساب التكلفة التراكمية والتكاليف المترتبة على النمو الحتمى فى الدورى بالذات باعتبار أن الدخل القومى سيتحمل كل ذلك فى سنوات الخطة المقبلة ٠

واذا كان واضع الخطة ملزما بالنسبة للتعليم الابتدائى أن يحسب حساب استيعاب جميع الملزمين على مدى سنوات معينة فهو ملزم بالنسبة للمراحل فوق التعليم الابتدائى — وفى حدود الامكانيات المتاحة أيضا — أن يراعى المجتمع الذى يعيش فيه من حيث توجيهات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها من اعداد القوى البشرية والا ينسى فى الوقت نفسه تنمية الفرد فى المراحل التعليمية المنتهية فوق التعليم الابتدائى ٠ وهنا يكون تحديد حاجات المجتمع من المستويات التعليمية بالغ الصعوبة نظرا لما تتطلبه من اجراءات تنبؤية طويلة الأجل تختلف من بلد الى آخر والمثل الآتى يوضح ذلك ٠

لنفرض أننا نريد التخطيط لاعداد مستوى معين من مستويات العاملين فى القطاع الصناعى وليكن هذا المستوى هو أعلى المستويات تخصصا وهؤلاء يتخرجون من الجامعات والمعاهد العليا ولنفرض أن مدة الدراسة اللازمة لاعداد هذا المستوى هى بمتوسط عشر سنوات بعد المرحلة الابتدائية ثلاث منها للمرحلة الاعدادية وثلاث للمرحلة الثانوية وأربع سنوات للمرحلة الجامعية والعليا ولتكن سنة الأساس فى خطتنا هى سنة ١٩٦٥/٦٤ وأننا نخطط لفترة طويلة الأمد مدتها خمسة عشر عاما تنتهى فى ١٩٨٠/٧٩ فاذا فرضنا أن الاحصاءات تمكننا من حصر القوى العاملة فى قطاع الصناعة فى هذا المستوى التخصصى فى نفس سنة الأساس أيضا بمجموع قدره ٢٠٠ر٠٠٠ فرد وأن تخطيطنا للتنمية الصناعية يتطلب توفر ٢٥٠ر٠٠٠ فى نهاية الخطة عام ٨٠/٧٩ ولما كان المورد الذى يمدنا بهذا المستوى العالى هو الجامعات والمعاهد العليا فاذا فرضنا أن من يتخرج سنويا هو ١٠ر٠٠٠ خريج يعملون فى القطاع الذى نخطط له ، واذا لاحظنا أن عدد العاملين فعلا فى سنة الأساس لن يستمر ثابتا طول مدة الخطة بسبب ترك العمل أو الوفاة أو الاحالة الى المعاش أو غير ذلك من الاسباب واذ قدرنا هؤلاء بنسبة تتراوح من ٢٪ ، ٢ر٥٪ كان معنى ذلك أن هناك خلوات سنوية حوالى ٤٠٠٠ عامل واذا أخذنا فى الاعتبار أن بعض المتخرجين سنويا قد لا يعمل فيما تخطط له وقدرنا كل ماسبق من احتمالات أمكننا أن نصل الى النتيجه الحسابيه التاليه :

عدد العاملين فى سنة الأساس ٢٠٠ر٠٠٠ فرد

عدد المنتظر تخرجهم ١٠ر٠٠٠ × ١٥ سنة = ١٥٠ر٠٠٠ فرد

" " خروجهم من الخدمة ٤ر٠٠٠ × ١٥ سنة = ٦٠ر٠٠٠ فرد

فيكون العدد الباقى للصناعة ٦٠٠ر٠٠٠ + ١٥٠ر٠٠٠ — ٦٠ر٠٠٠ = ٢٩٠ر٠٠٠

وبما أن المطلوب هو ٣٥٠ر٠٠٠ فيكون العجز فى العمالة ٦٠ر٠٠٠ فرد يجب العمل على تداركه خلال سنوات الخطة .

ولما كان الذين دخلوا المرحلة الاعدادية قبل عام ١٩٦٦/٦٥ قد خرجوا عن نطاق تحكمنا وتحددت أعدادهم فعلا على أساس تخريج ١٠ر٠٠٠ فرد سنويا من الجامعة والمعاهد قبل وضع خططنا — لذلك يكون فى مقدورنا أن نتحكم فيمن يقبلون بالمرحلة الاعدادية ابتداء من ١٩٦٦/٦٥ حيث يتخرجون بعد عشر سنوات من الجامعة أى ابتداء من ١٩٧٥/٧٤ وينضمون الى العمالة ١٩٧٦/٧٥ ومن يدخلون المرحلة الاعدادية عام ١٩٧٠/٦٩ يتخرجون من الجامعة فى عام ١٩٧٩/٧٨ ويدخلون العمالة فى عام ١٩٨٠/٧٩ وبذا أصبح من المحتم أن يتم مداركة العجز المطلوب وقدره ٦٠ر٠٠٠ فرد فى المدة بين ١٩٦٦/٦٥ الى ١٩٧٠/٦٩ وهم يتخرجون فى السنوات الخمس الأخيرة من الخطة أى بين ١٩٧٥/٧٤ و ١٩٧٩/٧٨ وسيكون هناك عشر سنوات لا يمكن تدارك أى عجز فى خريجيها وهى السنوات من ٦٥/٦٤ يبدأون العمالة فى ١٩٦٦/٦٥ أول سنوات الخطة ويمكن حساب العاملين فى عام ٧٥/٧٤ كالآتى :

عدد الأفراد العاملين فى ٦٥/٦٤ + عدد الخريجين خلال ١٠ سنوات — عدد من يتركون العمل فى ١٠ سنوات .

وبترجمة هذه المعادلة الى أرقام تصبح :

٢٠٠ر٠٠٠ + ١٠ سنة × ١٠ر٠٠٠ فرد — ١٠ سنة × ٤٠٠٠ فرد = ٢٦٠ر٠٠٠ فرد

بدون أى تعويض عن العجز المطلوب لتصبح النتيجة ٣٥٠ر٠٠٠ فرد

∴ ٣٥٠ر٠٠٠ = ٢٦٠ر٠٠٠ + ٥س — ٥ × ٤٠٠٠ حيث أن س = عدد الخريجين سنويا

∴ س = $\frac{٣٥٠٠٠٠ - ٢٤٠٠٠٠}{٥}$ = ٢٢ر٠٠٠ فرد

أى يجب تخريج ٢٢ر٠٠٠ فرد سنويا من الجامعة ابتداء من عام ١٩٧٥/٧٤ حتى عام ٩٨٠/٧٩ بزيادة قدرها ١٢ر٠٠٠ فرد عن المعدل الذى بدأنا به الخطة أى بنسبة ١٢٠٪ زيادة عن الواقع

وبتطبيق مؤشرات النجاح للسنوات المتتالية من المرحلة الأعدادية الى المرحلة الثانوية الى المرحلة العالية أو الجامعية يمكن تحديد الأعداد التى يجب قبولها بالمرحلة الاعدادية .

هذا مثل يوضح التخطيط الكمى فى التربية والتعليم وهو ما راعاه المخطط المصرى عندما وضع الخطه الخمسية الأولى ٦٠/٦١ الى ٦٤/٦٥ فقرر أن تنبعث أهدافنا التعليمية من حاجاتنا وأن تستقل بأمورنا وأن يوجه نشاطنا التعليمى الى ماتريده البلاد وأصبحت غاية التعليم عندنا مرتبطة بأهدافنا القومية وغاياتنا .

فأشاعت فى كل ذلك مايؤدى بالشعب وأبنائة الى التحرر

ويرسى قواعد الديمقراطية السليمة

ويحقق العدالة الاجتماعية ويقرب بين الطبقات

ويزيد الدخل القومى ويرفع مستوى المعيشة

ويبصر النشئ بمكان جمهوريتنا فى الوطن العربى الكبير ومكان عروبتنا فى خدمة البشر أجمعين .

كما حققت مبدأ تكافؤ الفرص أمام أبناء المواطنين

وأتاحت للآباء — فى ديمقراطية سليمة — الاسهام بآرائهم وجهودهم فى ميدان التربية والتعليم .

ومكنت الطلاب من أن يمارسوا الحياة الديمقراطية ويطبقوا مبادئها فى المجتمع المدرسى لممارستها فى مجتمعهم الكبير .

وأمنت الطلاب ضد المرض والحوادث .

ورعت المتفوقين وشجعتهم ولم تنس العناية بغير الأسوياء .

وحققت فى مناهجها احترام العمل اليدوى وتقدير العاملين .

وطبقت نظام اللامركزية الادارية وبهذا هيأت للمشاكل أن تعلج فى محيط محلى .

سيداتى سادتى :

اننا فى التعليم نربى الملايين تربية قومية ونعمل على أن تستقر أسس العدالة والسلام فى المجتمع كله فاذا محونا الأنانية فقد وفرنا الكثير وكسبنا ماهو أغلى وأعز من المال .

واذا قضينا على الفردية فقد كسبنا تضامنا وتعاونا وجهودا كان مآلها الى الضياع وفى حماية

اقتصادنا وصيانته ضمان وأى ضمان لانتاجنا وتحقيق الزيادة فى دخلنا القومى وفى اكتفائنا الذاتى الذى نصل اليه عن طريق العلم والقدرة والاعداد عن طريقكم أنتم رجال التربية والتعليم ورسالتكم من أسمى الرسالات التى يتوقف عليها ركب الحضارة والخير الخالص للانسانية .

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...